الآثار الاقتصادية لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ومعدل البطالة - مقاربة قياسية باستعمال نماذج الانحدار الذاتي

أ/العياطي جهيدة

د/ بن عزة محمد

جامعة تلمسان

ملخص:

الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على الآثار التي تحدثها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على كل من معدلات النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر، وسيتم التطرق إلى اهم الاجراءات المتخذة من طرف السلطات الجزائرية من أجل الرقي بمناخ الاستثمار لجذب رؤوس الأموال الأجنبية.

تعتمد الدراسة على نهج قياسي في تحليل العلاقة التي تربط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة ومعدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة من أخرى باستعمال نماذج الانحدار الذاتي VAR.

وبينت نتائج الدراسة أن هناك أثر إيجابي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على كل من معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة على المدى القصير، لكنه يصبح جد ضعيف على المدى المتوسط والطويل ، مما يستدعي تكثيف الجهود من أجل تعميق هذا الأثر.

الكلمات المفتاحية: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، معدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة، الجزائر، نماذج الانحدار الذاتي VAR.

❖ تمهيد:

مر الاقتصاد الجزائري في مسيرته التنموية منذ الاستقلال إلى الآن بمجموعة من المراحل وعرف عدة تطورات أثرت تأثرا كبيرا على مسيرته التنموية وخاصة في المرحلة الأخيرة، حيث اتخذت الجزائر نهجا طويلا في الإصلاحات بسبب تدهور الوضع التسييري، والمالي للمؤسسات نتيجة للضغط الاجتماعي وكذا تدني المؤشرات الكلية، فمنها ما كان

نتاجا لأزمة الطاقة والأزمات المالية الدولية وكذا تفاقم أزمة الدين واللجوء المكره لصندوق النقد الدولي، وقد شملت هذه الإصلاحات المؤسسات الاقتصادية والبنوك، ومن بينها تشجيع الاستثمار الأجنبي في كل القطاعات غير التابعة للدولة، من خلال تهيئة وتحسين مناخ الاستثمار، مع اشتداد المنافسة الدولية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بسبب ارتفاع مساهمته في تراكم رأس المال الثابت، وزاد دوره الفعال كمصدر أساسي في تحقيق الأهداف المرجوة وخاصة أهداف السياسة الاقتصادية التي صاغها N.Kaldor (1971) ضمن ما يعرف بالمربع السحري والتي تتمثل في : تحقيق النمو الاقتصادي ، تحقيق التشغيل الكامل(محاربة البطالة)، الاستقرار في المستوى العام للأسعار (محاربة التضخم)، وتحقيق التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات).

والإشكالية التي سوف نعالجها في هذا البحث هي: **ما مدى مساهمة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في زيادة معدل النمو الاقتصادي وإنعاش سوق الشغل؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي مميزات مناخ الاستثمار في الجزائر؟
- هل تقدّم الدولة الجزائرية تحفيزات لجلب المستثمرين اجانب؟
- هل هناك علاقة ترابط ام إنفصال بيم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو والبطالة في الجزائر

❖ **منهج الدراسة:** تعتمد هذه الدراسة المتواضعة على المنهج الوصفي لدراسة الجانب النظري ، بالإستعانة في ذلك على أساليب التحليل الاقتصادي في استنباط النتائج ، بالإضافة إلى المنهج التحليلي والكمي مرتكزين في ذلك على معطيات وإحصائيات صادرة عن عن الديوان الوطني للإحصائيات الجزائري (ONS) ، وزارة المالية الجزائري، والدراسات الصادرة عن صندوق النقد الولي (FMI) والبنك العالمي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) . ويستند التحليل في هذا الجانب على سلسلة بيانات سنوية للإقتصاد الجزائري على طول الفترة الممتدة من 2014/2000، وسوف يتم الاعتماد على الأساليب التحليلية والقياسية ونخص بالذكر نموذج الانحدار الذاتي VAR، في دراسة اهم الاثار

المحتملة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على كل من الناتج المحلي الخام و معدلات البطالة.

I- واقع الإستثمار الأجنبي المباشر وسبل تطويره في الجزائر:

ان التطورات التي حدثت في نمط التمويل الدولي، منذ تفجر أزمة المديونية، قد دفعت صانعي السياسة الاقتصادية الجزائرية الى تغليب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر رئيسي للتمويل الأجنبي بدلا من تدفق المصادر الأخرى. حيث تبنت الجزائر منذ أواخر الثمانينات سياسية سياسة الانفتاح الاقتصادي. و قد ارتبطت هذه السياسة بقيام المشرع الجزائري بإصدار العديد من قوانين الاستثمار أهمها قانون 93 الذي اعتمد سياسة الباب المفتوح أمام الاستثمار الأجنبي المباشر باحتوائه مجموعة من الحوافز و الضمانات لجذب الاستثمار.

I-1- مناخ الاستثمار في الجزائر و دوره في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر:

I-1- 1- التطور التشريعي في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1- **في ظل الاقتصاد الموجه:** ان التوجه الاشتراكي غداة الاستقلال أدى الى وجوب تدخل الدولة في جميع فروع الاقتصاد مع قبول مبدئي لتدخل رؤوس الأموال الأجنبية في بعض القطاعات الاقتصادية، ولكن في حدود معني ووفق شروط ادارية مبينة مسبقا و هذا ما يعكس تخوف الدولة من تأثير الاستثمارات الاجنبية على سيادتها الوطني، مما أدى الى اعتماد نظام الترخيص المسبق و ذلك من خلال احداث لجان وطنية مهمتها دراسة جدوى و أهمية المشاريع الاستثمارية المباشرة بالنسب للاقتصاد الوطني من جهة و مدى مطابقتها للمخططات التنموية من جهة أخرى.[1]

أ/ قانون 26 جويلية 1963: خصص هذا القانون الاستثمارات الأجنبية مجالات ثانوية من غير المجالات الحيوية التي كانت محتكرة من طرف الدولة، بالاضافة الى امكانية استرجاعها و تملك حصص المستثمر الأجنبي.وقد نص هذا القانون على حرية الاستثمار و ذلك حسب المادة 03 منه.[2]

ب/ قانون 15 سبتمبر 1966 : أعطى هذا القانون الأهمية للاستثمار الوطني و هذا ما يعكس إرادة الحكومة تمويل الاقتصاد عن طريق الوسائل الوطنية مع تضمنه لأحكام لم تكن تحفز أي شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي، خاصة في ظل اشكالية التأميم، بالاضافة الى التأكيد على فكرة احتكار المجالات الحيوية من طرف الدولة.[3]

ج/ قانون 31 أوت 1982: ينص هذا القانون على أن الاستثمارات الأجنبية لا تنجز في الجزائر الا في اطار الشركات المختلطة للاقتصاد و ذلك لتحقيق الأهداف التالية:

- اخضاع تأسيس هذه الشركات الى توجيهات المخطط الوطني للتنمية.
- ممارسة الرقابة على المستثمرين الأجانب المساهمين، بالاضافة الى اعتبار الاستثمار الأجنبي أسلوبا فعلا في نقل التكنولوجيا.[4]

و تظهر هيمنة المؤسسة الاشتراكية من خلال نسبة مشاركتها التي لا يمكن أن تقل عن 51%. ولكن بالرغم من المحفزات التي أتى بها هذا القانون، الا أنها لم تكن كافية من حيث اقصائه للقطاع الوطني الخاص من الشراكة من جهة، ومن جهة أخرى الضمانات لم تكن كافية لجلب رؤوس الأموال الأجنبية، مما أدى الى تعديل هذا القانون بالقانون 86-13 المتضمن تعديل و تتميم القانون 82-13 حيث يمنح للمستثمرين الأجانب نسبة 65% في الشركات المختلطة الا أن هذا القانون لم يطبق في الواقع بسبب أزمة الشركات و الاضرابات السياسية التي عقبت صدوره.[5]

2- **<u>في ظل المرحلة الانتقالية و الانفتاح على اقتصاد السوق:</u>** منذ مطلع التسعينات، بدأ التفكير في اعطاء نظرة جديدة للاقتصاد الوطني من خلال الاصلاحات التي تبنيها الدولة آنذاك.

أ/ قانون النقد و القرض 90-10: ان أول ما جاء به هذا القانون في مجال الاستثمار الأجنبي هو استبدال معيار الجنسية الذي يفرق بين المستثمرين الأجانب و المستثمرين الوطنيين، بمعيار الاقامة الذي يفرق بين المقيم و غير المقيم.[6]

ب/ المرسوم التشريعي 93-12: ان المعطيات الجديدة في مطلع التسعينات، فرضت إعطاء نظرة جديدة للاستثمار الأجنبي من أجل مواكبة مقتضيات الانفتاح على اقتصاد السوق في ظل منافسة قوية لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.من اجل ذلك صدر

المرسوم التشريعي 93-12، الذي جاء لتكريس مبادىء قانون الاستثمارات الناجحة و التي تتمثل في:عدم اللجوء الى التاميم، حرية تحويل رؤوس الأموال و العوائد الناتجة عنه، التحكيم الدولي. و بهدف ترقية الاستثمارات و تحفيز زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية،جاء هذا المرسوم مكرسا ل :

- **حرية الاستثمار:** حيث تنجز الاستثمارات بكل حرية مع مراعات الأنشطة المقننة و تكون هذه الاستثمارات قبل انجازاها موضوع تصريح بالاستثمار لدى الوكالة. و تجد هذه الحرية استثناءها في وجوب الترخيص بالنسبة للنشاطات المقننة، حيث تبقى المجالات الحوية من اختصاص الدولة أو احدى مؤسساتها.
- **منح امتيازات عامة للاستثمار:** للاستثمار بالاضافة الى امتيازات خاصة تمنح للمناطق المراد ترقيتها أو مناطق التوسع الاقتصادي التي تساهم في التنمية الجهوية.
- **الضمانات القانونية:**حيث جاء هذا المرسوم مكرسا لعدم التمييز بين المستثمر الاجنبي و المستثمر الوطني حسب المادة 38 منه. بالاضافة الى تحويل الارباح الى الخارج، و ضمان التعويض في حالة الاستيلاء أو التسخير حسب المادة 40.
- **ضمانات ضد المخاطر التشريعية و التنظيمية:** حيث لا يتضرر المستثمر من المراجعات و الالغاء التي تطرأ مستقبلا على التشريع (المادة 38).
- **التحكيم الدولي** :حيث أعطى المشرع امكانية اللجوء الى الصلح و التحكيم الدولي في المادة 41 منه. و لكن بالرغم من هذه الركيزة القانونية الموجودة و خلق جهاز يهتم بتطوير الاستثمارات، يتمثل في وكالة ترقية و متابعة الاستثمار، الا أن ذلك لم يكن كافيا لخلق مناخ ملائم يستقطب رؤوس الأموال الاجنبي، و هذا ما توضحه نتيجة تقييم وضعية الاستثمارات التي قامت بها APSI بنسبة انجاز لا تعدى 1.2 % و هذا بسبب معطيات أخرى يبحث عنها المستثمرون الأجانب لامكانية المخاطرة باموالهم و أهمها الاستقرار السياسي،الامن القانوني و المردودية الاقتصادية التي تتأتي في ظل الظروف الراهن من القطاعات الاستراتيجية، هذه الأخيرة بقيت محتكرة من طرف الدولة في ظل القانون.[7]

ج/ الأمر 2001-03: من أجل ما قيل سابقا، كان لا بد من اعطاء نفس جديد للاستثمارات الوطنية و الأجنبية و يمكننا تلخيص ما جاء به القانون في :

- الغاء التمييز بين الاستثمارات العمومية و الخاصة.
- عدم جعل الاستثمار محصورا في بعض القطاعات دون الأخرى.
- توسيع مفهوم الاستثمار ليشمل العمليات المتصلة بالخوصصة و كذا امكانية اتخاذ الاستثمار في شكل مساهمة في رأسمال المؤسسة في صورة مساهمات عينة أو نقدية.[8]

د/ قانون 2006: عند تعديل القانون الخاص بالاستثمار في 2006،فان القدرات الخاصة بالاستثمار أصبحت محددة و منظمة على ثلاث مستويات:

- المستوى الاستراتيجي :ممثلة عن طريق المجلس الوطني للاستثمار، و قد بدأت تطبق حركة المجلس الوطني للاستثمار حاليا كل ما يتعلق بالقرارات الاستراتيجية الخاصة بالاستثمار.
- المستوى السياسي: ممثلة عن طريق وزير الصناعة و ترقية الاستثمارات، تحت عنوان الترقية و تجنيد الاستثمار، حيث تكون و زارة الصناعة و ترقية الاستثمارات مكلفة من تخصصات أخرى باعداد السياسة الوطنية للاستثمار و السهر على تطبيقها، و في المجال تطبق وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات مهامها من خلال الادارة العامة للاستثمار.
- المستوى التنفيذي: ممثلة حاليا عن طريق و كالتين تطبيقان مهامهما تحت مراقبة وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات.[9]

الجدول التالي يبين الاحصائيات المتوصل اليها من التقنين التشريعي ما بين 2002-2009

الجدول رقم (1):تطور الاستثمارات الأجنبية المباشر المصرح بها في الجزائر خلال الفترة (2001-2009)

الوحدة:مليار دولار

السنة	_	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
IDE	1.196	0.500	0.63	0.88	1.06	1.081	1.66	2.33	2.54

المصدر: بنك الجزائر

من خلال أرقام الجدول أعلاه نلاحظ أن سنة 2001 من أحسن السنوات من حيث تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، بحيث بلغ هذا الحجم 1.196 مليار دولار ،بعدما كان 438 مليون دولار سنة 2000 ، أي ارتفاع بنسبة 137%و هي نسبة معتبرة و هذا راجع الى انفتاح السوق اتصالات سلكية و لاسلكية من خلال قانون رقم 2000 -03 المؤرخ في 5 أوت 2000 و الذي نتج عنه بيع الجزائر للرخس الثانية للهاتف النقال المتعامل الأجنبي الأوراسكوم التيليكوم بمبلغ 737 مليون دولار، و لكن انخفاض هذا التدفق سن 2002 ليبلغ 500 مليون دولار و لكنه عاود الارتفاع سنة 2003 و هذا بسبب سياسة الانفتاح المتبع من طرف الدولة الجزائرية حيث شهدت هذه السنة 79 مشروع كانت معظمها في القطاع الصناعي الذي تحصل على 51 مشروع و قطاع خدمات الذي تحصل على 15 مشروع من بين هذه المشاريع حصول شركة كويتية (الوطنية للاتصالات) على رخصة لعرض خدماتها على الصعيد الوطني و هذا في 2 ديسمبر 2003 من خلال عرضها الرابح الذي قدر ب 421 مليون دولار ، و استمر هذا الارتفاع سنة 2004 ليصل الى 880 دولار و قدرت المشاريع المصرح بها على مستوى الوكالة الوطنية للترقية و تدعيم الاستثمار ب 105 مشروع و ارتفعت هذه الاستمارات في سنة 2005 لتصل الى 1.06 مليون دولار بحيث قدرت عدد المشاريع ب 84 مشروع .

أما الفترة الممتدة من 2006 الى 2008 فقد شهدت ارتفاع مستمر في قيمة الاستثمارات المصرح بها و هذا الراجع الى تحسين في ظروف أمنية و السياسية للبلاد ،وفي سنة 2009 عرف العالمة ذرة أزمة مالية عالمية و شهدت استثمارات أجنبية تراجعا معتبرا في العالم و لكن حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر لم تتقلص بل عرفت ارتفاعا قدر ب 110 مليون دولار و يرجع هذا الارتفاع الى اسباب ادارية أكثر منها أسباب اقتصادية ، و من أجل مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية اتخذت حكومة جزائرية اجراءات تحافضية عن طريق قانون المالية التكاملي لسنة 2009 من أجل حماية الاقتصاد الوطني من نزيف تحويل العملة الصعبة الى الخارج.[10]

I-1- 2- الضمانات و الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي في الجزائر:

أولا:الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي في الجزائر: ان عزم الجزائر على جلب المستثمرين الأجانب للمساعدة في تنمية الاقتصاد الوطني جاء من خلال النصوص القانونية التي ذكرت المتعلقة بترقية الاستثمار و الذي ينص على:

- الحرية الكاملة للمستثمر و الاستثمار:هذا المبدأ يضمن الحرية الكاملة للمتعاملين الأجانب للاستثمار في الجزائر مع مراعات التشريع المعمول به لاقامة استثمارات في شتى النشاطات الاقتصادية المختلفة ما عدا التي هي مخصصة للدولة، كالصحة ،التربية ،التعليم ،و كذا بعد أنماط و صيغ كتنمية القدرات و الطاقة.
- مبدأ الغاء التمييزات المتعلقة بالمستثمرين و الاستثمار: جاء ذلك حسب المادة 38 من المرسوم التشريعي 93-12 و التي وردت فيها:(يحظى الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيين و المعنويين الجزائريين من حيث الحقوق و الالتزامات فيما يتعلق).
- ثبات القانون المطبق على الاستثمار: جاء في المادة 39 من المرسوم التشريعي 93-12 و بدافع طمأنة المستثمر الأجنبي نص القانون الاستثماري الجزائري في هذه المادة: لا تطبيق المراجعات أو الالغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في اطار هذا المرسوم التشريعي الا اذا طلب المستثمر ذلك بصراحة.
- ضمان حرية التمويل: حيث نصت عليه المادة 12 من المرسوم93-12:(تستفيد الحصص التي تنجز بتقديم حصص من رأس المال بعملية قابلة للتحويل الحر، مقرة رسميا من البنك المركزي الجزائري الذي يؤكد قانونا من استيرادها نم ضمان تحويل رأس المال المستثمر، و العوائد الناجمة عنه، و يخص هذا الضمان الناتج الصفي للتنازل أو التصفية حتى و لو كان هذا المبلغ يفوق رأس الأصلي المستثمر.

- الالتزامات الدولية الناجمة عن فعل الاتفاقيات المبرمة:ان الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر ثنائية كانت او متعددة الاطراف أثرها في منح الارتياح للمستثمر الأجنبي، و هذا لكونها التزامات دولي لها قوة القانون الدولي من حيث التطبيق و الأولوية،كما أن التشريع الجزائري أقر ذلك ينص تصريح مفاده المساواة بين المستثمر الأجنبي و المحلي.[11]

ثانيا: الحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب حسب النظام العام و الخاص:

لقد منح المشرع الجزائري صنفين من المزايا ادراجها ضمن النظامين العام و الخاص،و ذلك أنه الى جانب استفادة المستثمر من الحوافز الجبائية و الجمركية المنصوص عليها مثل الاعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات التي تدخل في انجاز المشروع في اطار النظام العام فانه يستفيد في اطار النظام الاستثنائي (الخاص) من مزايا اعفاءات خاصة لا سيما عندما يستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها المحافظة على البيئة و حماية الموارد الطبيعية و ادخال الطاقة و المساعدة على تحقيق تنمية شاملة.[112] و الشكل الموالي يوضح مكانة و ترتيب الجزائر مقارنة مع مجموعة من الدول في مؤشر حماية المستثمرين.

الشكل البياني رقم (1): ترتيب الجزائر في مؤشر حماية المستثمرين مقارنة مع مجموعة من الدول:

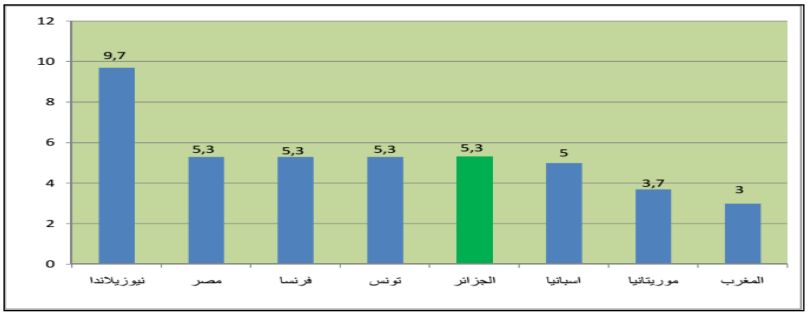

Source :www.doingbusiness.org/doing business in Algeria,p 20.

1

I–1- 3- أثر نوعية المؤسسات على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر:

1) المؤشرات المكونة للبيئة المؤسساتية وهي:

أ-التنافسية العالمية: تتراوح قيمته ما بين01 إلى 07 درجة، بالاستناد إلى الإحصاءات الواردة عن تقرير التنافسية العالمية "*The Global Competitiveness Report* ".

ب-المخاطر القطرية: بالاستناد إلى الإحصاءات الواردة عن الدليل الدولي للمخاطر القطرية (*ICRG*).

ج-الحرية الاقتصادية: بالاستناد إلى الإحصاءات الواردة عن مؤسسة (*The Heritage Foundation*) في شكل تقارير سنوية لمؤشر الحرية الاقتصادية ، وحدة المؤشر النسبة المئوية.

د-الشفافية: تتراوح قيمته ما بين 0 إلى 10 درجة، بالاستناد إلى الإحصاءات الواردة عن منظمة الشفافية الدولية (*Transparency.International*).

2) تم جمع بيانات التنافسية العالمية، المخاطر القطرية، الحرية الاقتصادية، الشفافية والمبينة وفق الجدول التالي:

جدول رقم (2) : مؤشرات البيئة التنافسية في الجزائر:

السنوات	الفصول	مؤشر التنافسية العالمي من1 إلى 7	مؤشر المخاطر القطرية	مؤشر الحرية الاقتصادية	مؤشر الشفافية من 0 إلى 10
2006	1	3,79	76,80	54,30	3,31
	2	3,94	78,80	56,30	3,51
	3	4,11	79,80	57,30	3,61
	4	3,76	75,80	53,30	3,21
2007	1	3,84	76,80	54,00	3,20
	2	3,98	78,80	56,00	3,40
	3	4,05	79,80	57,00	3,50
	4	3,77	75,80	53,00	3,10
2008	1	3,64	75,80	54,70	3,42
	2	3,78	77,80	56,70	3,62
	3	3,92	78,80	57,70	3,72
	4	3,50	74,80	53,70	3,32
2009	1	3,83	69,80	55,60	2,98

	2	3,97	71,80	57,60	3,18
	3	4,04	72,80	58,60	3,28
	4	3,76	68,80	54,60	2,88
2010	1	3,93	71,00	55,90	3,09
	2	4,07	73,00	57,90	3,29
	3	4,14	74,00	58,90	3,39
	4	3,86	70,00	54,90	2,99
2011	1	3,86	71,00	51,40	3,09
	2	4,14	73,00	53,40	3,29
	3	4,21	74,00	54,40	3,39
	4	3,79	70,00	50,40	2,99

المصدر: من إعداد زايري بلقاسم، أثر نوعية المؤسسات على جاذبية الاستثمارات الأجنبية: بالتطبيق على الجزائر،2014،ص18.

II-تطور منحنى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية و الجزائر بصفة خاصة:

تتميز الجزائر بعدة مزايا طبيعية، فهي ذات مساحة قدرها 2.381.741 كم^2 تقع في وسط المغرب في شمال الغربي من القارة الافريقية يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط،وتمتد جنوبا حتى أعماق الصحراء التي تملك منها الجزائر أكثر من 2.000.000 كم^2 ، و هي ذات سواحل بحرية تمتد على 1200 كم.

أولا : تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية وحسب المجموعات الاقتصادية:

لقد عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تطورا ملحوظا على المستوى العالمي والشكل البياني يوضح أهم هذه التطورات حيب المجموعات الاقتصادية.

الشكل البياني رقم (2):تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية وحسب المجموعات الاقتصادية:

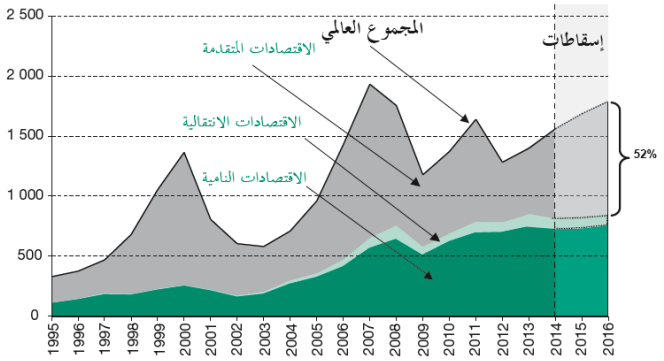

مصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2014 –عرض عام- خمل : الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، نيويورك ، 2014، ص02.

لقد عرفت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول المتقدمة عدة ذروات (إرتفاعات) خاصة في سنوات 2011/2007/2000 مسجلة معدلات جد مهمة بينما عرفت كذلك عدة هزات في سنوات 2012/2008/2003 حيث نخفض منسوب التدفقات ويرجع ذلك للأزمات المالية التي مر بها الاقتصاد العالمي على غرار الأزمة المالية لسنة 2008، وبالمقابل الدول النامية هي الأخرى عرفت تطور ملحوظ في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فمنذ سنة 2009 كن هناك ارتفاع متزايد لكن بطيء نوعا ما. والملاحظ الفرق الشاسع بين انجازات الدول المتقدمة والدول النامية في هذا المجال والذي قدر بـ 52%.

ثانيا : تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر مقارنة بدول الجوار (تونس والمغرب):

تلقت الجزائر حوالي أكثر من 20 مليار دولار كاستثمار أجنبي مباشر خلال الفترة الممتدة من 2002-2008 و أصبحت السوق الجزائرية اكثر جذبا للاستثمار الأجنبي و أنه قد تم انجاز حوالي 15 الف مشروع في نفس الفترة. و الجدول التالي يوضح تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر على نطاق العالم ،الدول العربية ،الدول النامية و مقارنتها مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر.

الشكل البياني رقم (3): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر مقارنة بدول الجوار:

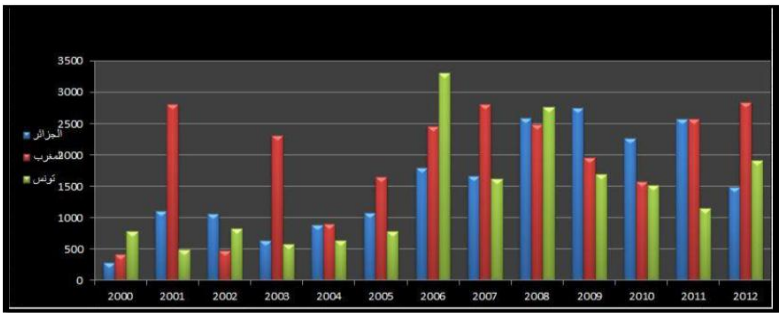

Source : www.unctad.org

حسب الشكل أعلاه نلاحظ أن :

شهدت تدفقات الإستثمار المباشر الواردة إلى الجزائر و دول الجوار خلال الفترة 2000–2005 تطورا ملحوظا,حيث كانت التدفقات في الجزائر و تونس متدنية مقارنة مع أداء المغرب الذي كان متفوقا منذ عام 2001.أما في الفترة من 2006 إلى 2012, تحسنت بشكل كبير تدفقات الإستثمارات المباشرة إلى كل من الجزائر, تونس والمغرب رغم تداعيات الأزمة المالية العالمية عام 2007, والملاحظ أن تونس سجلت أكبر قيمة في عام 2006. طيلة 12 سنة هذه (2000-2012), لكنها إنخفضت بشكل محسوس عام 2011, وهذا أمر طبيعي نتيجة الإضطرابات السياسية والإجتماعية. ونرجع اهتمام المستثمرين الأجانب بتونس والمغرب إلى سياسات الإستثمار المتبعة ودور هيئات الترويج للإستثمار, مع اهتمام المغرب وتونس أكثر بقطاع الخدمات في حين الجزائر معظم إستثماراتها مرتبطة بقطاع النفط والذي يعرف تأرجحات دولية تؤثر بشكل كبير على مداخيل الجزائر .

- الجزائر انتعشت استثماراتها بداية عام 2001, والتي بلغت قيمة 1108 مليون دولارإلا أنها بقيت في نفس وتيرة الإنخفاض حتى عام 2007, ومن ثم سجلت تحسنات ملحوظة مقارنة بالمغرب, كما سجلت أعلى ارتفاع عام 2009 بقيمة 2746 مليون دولار.

- تباين أداء العينة المأخوذة من دول المغرب الكبير (الجزائر, تونس والمغرب) حيث حددنا فترة تحليل حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة 2000-2012, حيث هذه الفترة تزامنت مع التطبيق لسياسات التحرير المالي .
- اتسمت الفترة 2000-2005, بتصدر المغرب قائمة الدول المستقبلة للإستثمارات مقارنة بالجزائر وتونس في عامي 2001 و 2003, بالقيم (2807 مليون دولار, 2314 مليون دولار)إلا أن أدائها انخفض في عام 2004,ب895 مليون دولار وعاود الإنتعاش في عام 2005 بقيمة 1654 مليون دولار. أداء تونس في قيمة تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة سجل تذبذب خلال الفترة المذكورة لكن أحسن قيمة في عام 2002 ب821مليون دولار.[2]

III-دراسة العلاقة السببية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر:

لقد عرفت حصيلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر الزمن بين الهبوط والارتفاع ويرجعه الاقتصاديين غلى المناخ الاستثماري المتذبذب، وكانت لهذه التطورات عدة آثار على المتغيرات الاقتصادية الكلية وخاصة النمو الاقتصادي وسوق الشغل. وفي دراستنا لحالة الجزائر سوف نتعرف على هذه العلاقة بين متغير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة ومعدلات النمو الاقتصادي والبطالة من جهة اخرى، وذلك باستعمال نموذج VAR ، الذي يمكننا من الوصول إلى النتائج المرغوب فيها مع اتباعها بالتحليل الاقتصادي لواقع الاقتصاد الجزائري.

[2] بن سعيد محمد و مومني لمياء، البيئة المؤسساتية و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، البيئة المؤسساتية سياسات الاصلاح و التنويع الاقتصادي في الجزائر، جامعة ابي بكر بلقايد–ملحقة مغنية–،2014،ص5

1- وصف تحليلي لمعطيات الدراسة :

أ-معطيات الدراسة ومصادرها:

السلسلة	الرمز	المصدر	المدة
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	FDI	-Ministère des Finances -Office nationale des statistiques -La Bank mondial	الفترة الممتدة من **2000** إلى **2014**
معدل النمو الاقتصادي	Tcroi		
معدل البطالة	**Tch**		

ب-التمثيل البياني لمعطيات الدراسة:

تمثيل سلسلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

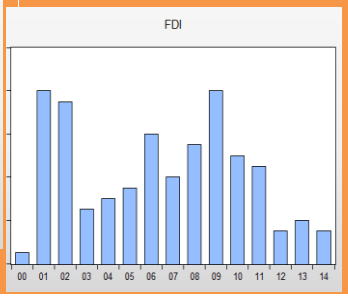

تمثيل سلسلة معدل النمو الاقتصادي

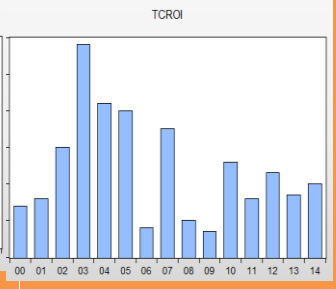

تمثيل سلسلة معدل البطالة

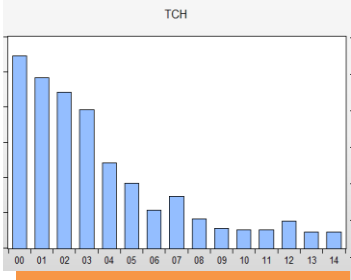

2- مراحل و نتائج الدراسة القياسية متبوعة بالتحليل الاقتصادي:

من خلال هذه الدراسة التطبيقية (القياسية) والتي سوف نحاول اختبار أهم الآثار التي يمكن أن تحدثها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على كل من معدل النمو الاقتصادي ، وسوق الشغل في الجزائر، حيث نعمد إلى تطبيق أهم أدوات المناسبة للتحليل القياسي باعتماد سلاسل زمنية سنوية لكل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي و معدل البطالة،

أولا: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية: يجب أن تكون السلاسل الزمنية محل الدراسة مستقرة ، و لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية نعتمد على نموذج Augmented Dickey –Fuller(ADF)، والغرض من استعمال هذا النموذج هو معرفة مدى استقرارية السلاسل الزمنية المستعملة في البحث. والاستقرار في السلسلة الزمنية

ناتج عن عدم وجود إتجاه تصاعدي أو تنازلي للسلسلة ، أو عدم وجود العديد من النقاط الشاذة في المعطيات التي تم جمعها. [3] . وكانت النتائج مفصلة كمايلي:

أ-إختبار استقرارية السلسلة الزمنية FDI:

1- عند المستوى:

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.080903	0.0516
Test critical values:	1% level	-4.004425	
	5% level	-3.098896	
	10% level	-2.690439	

غير مستقرة عند المستوى

2- عند الفروق الأولى:

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.195824	0.0015
Test critical values:	1% level	-4.057910	
	5% level	-3.119910	
	10% level	-2.701103	

السلسلة مستقرة عند الفروق الأولى

II- اختبار استقرارية اللسلة Tcroi:

1- عند المستوى:

Null Hypothesis: TCROI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.682655	0.1013
Test critical values:	1% level	-4.004425	
	5% level	-3.098896	
	10% level	-2.690439	

[3] – العربي مليكة، أثر ارتفاع الأجور على الاستهلاك والإدخار دراسة قياسية لحالة الجزائرفترة 2009/1974، المجلة الجزائرية لُتصاد والإدارة، العدد 05، جامعة معسكر، أفريل 2014، ص99.

السلسلة غير مستقرة عند المستوى.

2- عند الفروق الأولى:

Null Hypothesis: D(TCROI) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.216259	0.0015
Test critical values:	1% level	-4.057910	
	5% level	-3.119910	
	10% level	-2.701103	

السلسلة مستقرة عند الفروق الأولى

III- اختبار استقرارية السلسلة Tch:

1- عند المستوى :

Null Hypothesis: TCH has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.087999	0.0005
Test critical values:	1% level	-2.740613	
	5% level	-1.968430	
	10% level	-1.604392	

مستقرة عند المستوى

نستخلص في الأخير من خلال نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة والتي أوضحت أن سلسلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر "FDI"وسلسلة معدلات البطالة "Tcroi" idهي سلاسل زمنية مستقرة عند الفروق الأولى ، أما سلسلة النمو الاقتصادي "Tch" هي السلسلة الوحيدة المستقرة عند المستوى ، وبما أن هذه المتغيرات غير متكاملة من نفس الدرجة فإنه لا يمكن إجراء التكامل المتزامن لـ Johansen.

ثانيا: تقدير نموذج VAR بسلاسل زمنية مستقرة :

يتم تقدير نموذج VAR الذي من خلاله يتم الكشف عن أهم الآثار المتوقعة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المتغيرات الاقتصادية الكلية محل الدراسة، مع الأخذ بقيم السلاسل الزمنية المستقرة المتمثلة فيما يلي:تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر "FDI1" ،

معدل البطالة "Tch"ومعدل النمو الاقتصادي "Tcroi" ، ويمكن تلخيص أهم النتائج في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3): نتائج تقدير السلاسل الزمنية المستقرة بنموذج VAR:

Vector Autoregression Estimates		
Date: 08/21/15 Time: 14:03		
Sample (adjusted): 2002 2014		
Included observations: 13 after adjustments		
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]		
	TCROI01	TCH
FDI01(-1)	-2.211618	-0.214242
	(1.65422)	(1.76135)
	[-1.33696]	[-0.12164]
FDI01(-2)		
	2.537328	0.410485
	(1.07111)	(1.14048)
	[2.36888]	[0.35992]

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على برنامج Evews7.

ثالثا: تحليل دوال الاستجابة الدفعية: "Analyse of Impulse response functions"

من خلال نموذج VAR الذي يمكننا من تحديد أثر الصدمات التي تحدث في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المتغيرات الاقتصادية الكلية محل الدراسة والمتمثلة في معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة ، بالإعتماد على تحليل دوال الاستجابة الدفعية ،ونتيجة لذلك نكون قد تحصلنا على مقدار الاستجابة للمتغيرات محل الدراسة بمقابل حدوث صدمة تقدر بوحدة واحدة على مسنوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ويبين الشكل البياني الموالي دوال الاستجابة الدفعية لكل متغير (يمكن أن تكون سالبة أو موجبة).

الشكل البياني رقم (4): دوال الاستجابة الدفعية لكل من النمو الاقتصادي ومعدل البطالة للتغيرات (الصدمات) الحاصلة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

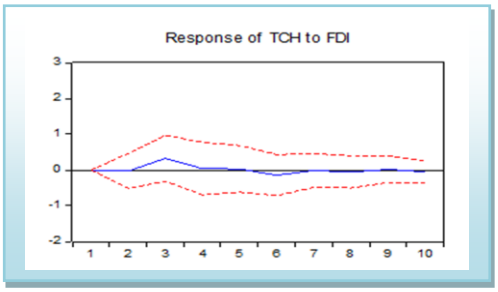

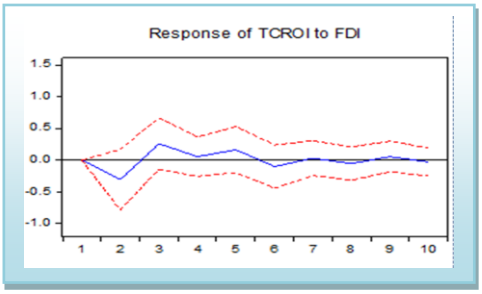

المصدر: من استنتاج الباحثين بالإعتماد على مخرجات برنامج **Eviews 7**

الجدول رقم (4) : قيم استجابة **لكل من النمو الاقتصادي ومعدل البطالة للتغيرات (الصدمات) الحاصلة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:**

Response of TCROI01: Period	FDI01	Response of TCH: Period	FDI01
01	-1.032196	01	-0.748798
	(0.22861)		(0.29007)
02	0.157007	02	0.374178
	(0.39745)		(0.49064)
03	0.048093	03	0.165135
	(0.39353)		(0.63550)
04	0.537865	04	0.207849
	(0.29078)		(0.68278)
05	-0.114587	05	-0.343329
	(0.32610)		(0.61954)
06	0.057476	06	-0.152346
	(0.32194)		(0.50485)
07	-0.189885	07	-0.221780
	(0.24467)		(0.42524)
08	0.097590	08	0.007475
	(0.23554)		(0.39625)
09	-0.058605	09	-0.105833
	(0.22543)		(0.33210)
10	0.066960	10	-0.022299
	(0.19303)		(0.26314)

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج Eveiws7.

من خلال استنتاج دوال الاستجابة الدفعية استخلصنا النقاط المحورية التالية:

- من خلال التقديرات أعلاه فإن حدوث صدمة هيكلية إيجابية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تقدر بـ1% خلال السنة الأولى سوف يكون له أثر معنوي ضعيف جدا وسالب على معدل النمو الاقتصادي يقدر بـ

(1.032196 **%**) ، أما في السنة الثانية يزداد تأثر معدل الاقتصادي بـ (0.157007). % مقابل زيادة بـ (1%) في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. لينخفض هذا التأثير في السنة الثالثة بـ0.048093 %، وهذا ما يؤكد أن تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الاقتصادي على المدى القصير يتسم بالضعف والتذبذب ، بينما على المدى المتوسط وبالضبط في السنة الرابعة كانت نسبة معدل النمو الاقتصادي مرتفعة نسبيا مقارنة بما سبق تقدر بـ0.537865% مقابل صدمة تقدر ب1% في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ونفس الشيء في السنة الخامسة والسادسة أين كانت نسبة التاثر إيجابية لكنها تبقى ضعيفة دون 1% وهذا ما يقودنا إلى القول أن نسبة النمو الاقتصادي تتأثر بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة إيجابية على المدى المتوسط لكن بمستوى ضعيف، وأهم شيء على المدى الطويل فإن تاثر معدل النمو الاقتصادي بتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر يكون إيجابيا لكن دائما يسجل ضعف في النسبة المسجلة فقد لوحظ نسبة 0.097590% في السنة الثامنة بينما تم تحصيل نسب منخفضة في السنوات التاسعة والعاشرة.

* * * وباعتمادنا على التحليل الاقتصادي الذي يؤكد النتائج المتوصل إليها، وبتتبع مسار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو الاقتصادي كمايلي:

الشكل البياني رقم (5): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2014/2000

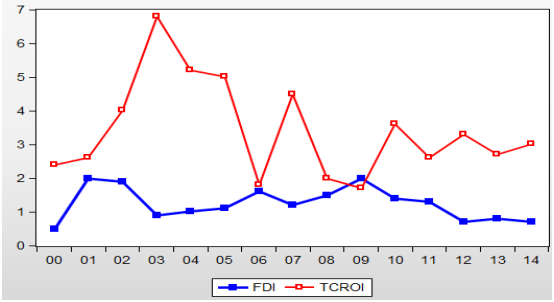

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي ووزارة المالية الجزائرية.

فإن ذلك يوضح إرتفاع نسبة النمو الاجمالية من 3.2% سنة إلى أقصاها 6.8% سنة 2003، و5.2 سنة 2004، وكانت ما بين 4.9 % سنة 2006، و 5.3% سنة 2009.وبالمقابل ارتفاع لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأولى مما يؤكد الترابط على المدى القصير بين المتغيرين (الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي) بينما على المدى المتوسط والطويل فإن الثأثير يكون في تذبذب متواصل غير مؤكد، ولأكثر تحليل نقوم بتفصيل مكونات الناتج المحلي الاجمالي الذي يتكون من خمس (05) قطاعات هي: قطاع المحروقات ، الصناعة، الفلاحة، الأشغال العمومية وقطاع التجارة والخدمات ، وحسب احصائيات وزارة الاستشراف والاحصاء لسنة ، فإن هذه القطاعات تتفاوت في تكوين الناتج المحلي الاجمالي مثلما يوضحه الشكل البياني الموالي:

الشكل البياني رقم (6): التكوين القطاعي للناتج الداخلي الخام:

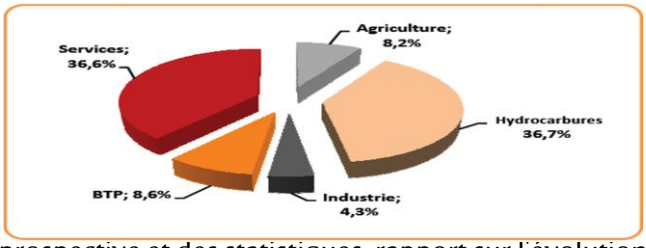

Source:Ministère de la prospective et des statistiques, rapport sur l'évolution de l'économie nationale année 2011; p15

حيث يهيمن قطاع المحروقات بنسبة 36.7% من الناتج، وقطاع الصناعة بنسبة 4.3% ، بينما قطاع الفلاحة يساهم بنحو 8.2% ، أما قطاعي الأشغال العمومية والتجارة والخدمات فيساهمان بنسب 8.6% و 36.6% على التوالي. والجدول الموالي يوضح تطور نسبة نمو مختلف القطاعات الاقتصادية .[13]

الجدول رقم (5): نسب نمو القطاعات الاقتصادية :

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل النمو الاقتصادي	**2.4**	**2.6**	**4**	**6.8**	**5.2**	**5.0**	**1.8**	**4.5**	**2.0**	**1.7**	**3.6**
المحروقات	4.7	-1.6	3.7	8.1	0.9	44.5	-2.5	-0.9	-0.9	-37.8	**34.5**
الفلاحة	-5	13.2	-1.3	17	6.41	0.5	4.9	5.8	2.7	28	**7**
الصناعة	1.4	1.1	2.9	1.4	2.6	11.5	2.8	0.8	8.3	10.3	**4.3**
الأشغال العمومية	4.1	2.8	8.2	5.8	8	4.7	11.6	9.5	36.2	12.7	**32.2**
الخدمات	**2.6**	**3.1**	**5.4**	**5.7**	**7.7**	**5.6**	**6.5**	**6.9**	/	/	/

المصدر: - وزارة المالية -/http://www.mf.gov.dz

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، ملخص حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة

و على هذا الأساس، فان مختلف المعطيات المتوفرة حول التوزيع القطاعي للاستثمارات الواردة تبين أنها مازالت تحتفظ بنفس الاتجاه و منذ سنوات طويلة، حيث أنها مازالت محصورة و تستهدف قطاعات في تقليدية محدودة جدا (الطاقة و التعدين). كما أنها لم تكن متنوعة جغرافيا، إذ ان معظم هذه الاستثمارات الأجنبية يأتي من أوروبا. و رغم الارتفاع الملاحظ في حجم هذه الاستثمارات في السنوات الأخيرة، إلا انه يبقى جد متواضع حيث لا يمثل سوى 1.4% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2010، و 3.2% من التكوين غير الصافي لرأس المال في نفس السنة.[14]

- وفي ظل تحليلنا لأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق الشغل معبر عن ذلك بمعدل البطالة في الجزائر توصلنا إلى نتائج مفادها ان حصول صدمة هيكلية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تقدر ب1% في السنة الأولى يكون

لذلك اثر على معدل البطالة بنسبة سالبة تقدر بـ 0.748798%، لترتفع نسبة التأثر في السنة الثانية والثالثة بـ0.374178% و 0.165135% على التوالي، لترتفع نسبة التأثير إلى 0.207849% في السنة الرابعة وهذا ما يقودنا غلى الاستنتاج أن نسبة تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في معدل البطالة على المدى القصير هو إيجابي لكن بنسب منخفضة جدا ، ونفس الشيء على المدى المتوسط والطويل فإن نسبة التاثير هي منخفضة تقل في كل مرة عن 1%،

- وباعتمادنا على التحليل الاقتصادي وإذا تتبعنا مسار كل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة وكل من معدل البطالة من جهة أخرى فإنه يلاحظ إنخفاض في معدلات البطالة ما بين الفترة 2003/2000 صاحبها ارتفاع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا ما يؤكد النتائج المستخلصة في الدراسة القياسية والتي مفادها التأثير الإيجابي وهذا على المدى القصير ، بينما تواصل انخفاض معدل البطالة في السنوات المتبقية من مرحلة الدراسة لكن صاحبها تذبذب واضح في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ما يفيد تذبذب كذلك في التأثير ، والذي يقودنا غلى ان معدلات البطالة تاثرت بعوامل اخرى على غرار الاستثمار المحلي الذي خصص له اغلفة مالية جد ضخمة من خلال البرامج التنموية المنفذة في مرحلة الدراسة 2014/2000. والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل البياني رقم (7): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2014/2000:

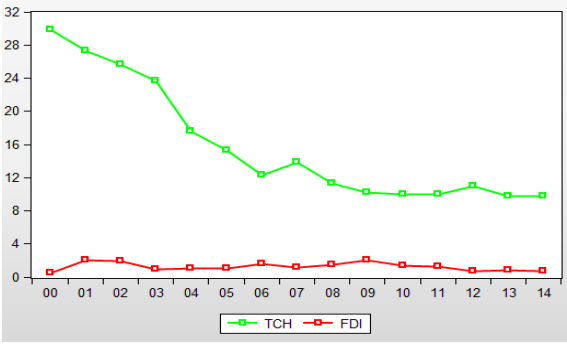

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات البنك الدولي ووزارة المالية الجزائرية.

IV-معوقات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

بالرغم من الجهود التي بدتها الجزائر و المكرسة لترقية و تشجيع الاستثمارات الأجنبية،الا أن حجم الاستثمار الأجنبية المسجلة في البلاد لم تكن تتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات ،فقد كانت هذه الاستثمارات بعيد كل البعد عن ما كان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز و التسهيلات المستثمرين الأجانب و يمكن ارجاع ذلك الى العراقيل الاقتصادية و القانونية و الادارية التالية التي صا المنتدى الاقتصادي العالمي في تقريره " the Global Competitiveness" سنة 2013.[415]

جدول رقم (6) : العوامل المقيدة لانجاز الأعمال في الجزائر حسب منتدى الاقتصادي العالمي

اكبر العوائق أمام الاستثمارات الأجنبية في الجزائر	النسبة
البيروقراطية الإدارية الكابحة	%20.5
صعوبة الوصول إلى التمويل البنكي	%15.7
انتشار الفساد و الرشوة	%14.0
غياب البنية التحتية	%8.1
السياسة الجبائية	%6.3
عدم الاستقرار في السياسات المتبعة	%4.9
التضخم	%4.5
تشريعات مقيدة في مجال حقوق العمل	%4.3
غياب أخلاقيات العمل لدى اليد العاملة	%3.5
التشريعات في مجال العملة الأجنبية	%3.0
الإجرام و السرقات	%2.4
معدل الضرائب	%2.4
نقص الإمكانيات في مجال الإبداع و الابتكار	%1.4
خلل في النظام الصحة العمومي	%0.8
عدم الاستقرار الحكومي/انقلابات عسكرية	%0.0

Source : World Economic Forum (2012),: the Global Competitiveness Report, Geneva, 2012-2013, p88.

[4]

ومن بين العوائق التي تصدرت التقرير والتي تعتبر من العناصر المهمة التي تساعد في جذب المستثمرين الأجانب : البيروقراطية الإدارية الكابحة، صعوبة الوصول إلى التمويل البنكي، انتشار الفساد و الرشوة، غياب البنية التحتية و السياسة الجبائية. حيث أوصت الهيئات العالمية في مجال الاقتصادي بضرورة العمل على توفيرها لتلطيف مناخ الاستثمار، ورغم المجهودات المبذولة من طرف الجزائر في هذا المجال إلا أنه يلزم المزيد في هذا المجال.

يالإضافة إلى تلك العوائق يعتبر الاستقرار السياسي والاقتصادي من أهم الجوانب التي يجب الاهتمام بها .

أولا : الاستقرار السياسي.

من أهم العوائق التي تقف في وجه تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة تلك ذات الصلة بالموقف السياسي الرسمي الرافض أو غير الراغب في هذا النوع من الاستثمارات.و قد عرف الموقف الجزائري قبل سنة 1990 بعدم رغبته في جلب الاستثمارات الأجنبية في جميع القطاعات باستثناء قطاع المحروقات، و هو موقف متوافق مع الحالة النفسية للفرد الجزائري غداة الاستقلال و التحرر من الاستعمار الفرنسي، اذ كان ينظر الى كل ما هو أجنبي على أنه أحد أشكال الاستدمار. و تم التعبير عن ذلك من طرف نظام الحكم القائم بتاميم جل النشاطات الاقتصادية و بسط سيطرة القطاع العمومي عليها و تهميش و تجحيم القطاع الخاص خلال ثلاثة عقود من الاستقلال.كما أن تبني النظام الاشتراكي في الجانب الاقتصادي يعني ضمنيا أن حظوظ الاستثمار الخاص الوطني جد ضئيلة علاوة على الاستثمار الأجنبي.[516]

ثانيا: عدم وجود سوق منافسة.

و يمكن ارجاع ذلك الى العوامل التالية:

1. ان من بين الأسباب التي جعلت الجزائر تستقطب منسوب قليل من الاستثمارات الأجنبية هو حداثة التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق و هذا نظرا لصعوب الانتقال من الاقتصاد مخطط الى اقتصاد رأس مالي كما أن

5

الآليات التي يسير بها الاقتصاد الجزائري حاليا تعد متواضعة مقارنة مع الدول الأخرى التي تتنافس في مثل هذا الجانب.

2. كما أن الكثير من الاستثمارات في الدول النامية جزء منها يتمثل في عملية الخوصصة و أن الجزائر رغم ما أصدرته من القوانين فان عملية الخوصصة لم تطبق كما يجب و هذا نظرا لتعقيد هذا الموضوع و تأثيراته السلبية المتوقعة على الطبعة العامة و الاقتصاد الوطني، لذلك أصبحت محل شك من طرف بعض الأوساط في الجزائر و خاصة النقابة التي تحاول الدفاع عن مناصب الشغل و عدم المغامرة الا اذا كانت نتائجها مضمونة.

ثالثا: عائق العقار.

من أهم العراقيل التي تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هو مشكل العقار، فالعقار عامل مساعد جدا على استقرار المستثمرين حيث أن الاشكال يمكن أساسا في طول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية رد هيئات منح قرار استغلال العقار(الهيئة المكلفة بالعقار و لجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار على مستوى الشباك الوحيد)، فقد يطول الأمر أحيانا لسنة.كما أن مشكل العقار الصناعي يعد من أهم العراقيل و من أهم المشاكيل التي تعترضه

رابعا :الأوضاع الادارية و القانوني .

تمثل العراقيل الإدارية و القانونية أحد الكوابح الرئيسية لتحسين مناخ الأعمال وجذب الرأسمال الأجنبي في الجزائر. ان ما يميز الإجراءات الإدارية في الجزائر هو البيروقراطية والروتين في الإجراءات وإنجاز المعاملات؛ نقص الخبرات الفنية المتخصصة في الميدان رغم توفرها في سوق العمل؛ عدم وجود أنظمة معلومات متطورة ودقة في المعلومات؛ تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار وغياب التنسيق بين هذه الأجهزة.

- **الخاتمة:**

إن مناخ الاستثمار في الجزائر يستدعي الاهتمام من قبل المسؤولين بصورة جيدة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشر من أجل الرفع من معدلات النمو وإتعاش سوق العمل، ولعل استمرارية ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار برميل البترول وانحصار

الاستثمارات الاجنبية في مجال النفط، وبالتالي حساسيته المفرطة لكل التقلبات والصدمات المرتبطة بتقلبات أسعار البترول على مستوى الأسواق العالمية. تعتبر من أهم الأسباب التي جعلت الدولة تغفل الاهتمام بالقطاعات الاخرى كالفلاحة والصناعة .

إضافة إلى أن فعالية النظام المالي والبنكي في الجزائر، الذي يستدعي التخفيف من ثقل الإجراءات البنكية والمصرفية زيادة على ذلك الأداء المتواضع لبورصة الجزائر.

التوصيات:

بناءا على ما تطرقنا غليه في بحثنا المتواضع وكذلك ما توصلنا غليه من نتائج ومن اجل الرقي بمجال الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار من الرشادة المبنية على سلامة الأساليب و الأدوات المستخدمة في تجسيد مشاريع تساهم في الرقي بالتنمية في مجالات عديدة ارتأينا تقديم بعض التوصيات والمقترحات على النحو التالي:

- العمل على توسيع اتفاقيات لضمان الاستثمار بين الدول النامية والدول المتقدمة وهو ما يؤدي إلى خفض مخاطر الاستثمار وخلق بيئة استثمارية ملائمة وكذلك عقد اتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي بين دول العالم المختلفة.

- تنظيم زيارات متبادلة للمستثمرين الأجانب وتعريفهم بالتسهيلات التي تقدمها الدولة للمستثمرين، ومزايا الاستثمار في الاقتصادي الوطني والحرص على التعاون مع المؤسسات الدولية التي لها دور في ترويج الاستثمار وتقديم الخدمات الاستثمارية.

- العمل على تعزيز كفاءة الإطار التشريعي، من خلال الحد من تعددية التشريعات المنظمة للاستثمار.

- توجيه الحوافز الضريبية نحو القطاعات التي تتميز بمزايا تنافسية.

- ضرورة توفير البنية التحتية اللازمة للاستثمار وتطوير الأسواق المالية والعمل المصرفي.

- ضرورة توفير محيط أعمال شفاف وخال من البيروقراطية والرشوة.

- توفير الاستقرار السياسي والأمني.

- الزيادة في نفقات البحث والتطوير وإعطائها الأهمية اللازمة لتنمية القدرات الإبداعية في شتى المجالات.

- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الهوامش:

[1] - ادريس مهنان، تطور نظام الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص قانون أعمال،2001-2002،ص 10.

[2] - القانون 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتضمن قانون الاستثمارات، ج ر 53.

[3] - قانون 66-284 مؤرخ في 15 سبتمبر 1966 يتضمن قانون الاستثمارات، ج ر 80.

[4] - قانون 82-13 المؤرخ في 31 أوت 1982 متعلق بتأسيس الشركات المختلطة للاقتصاد، ج ر 35.

[5] - A.MEZAACHE, L'Algérie : le voile des hydrocarbures ,in IDE, op cit, pp 117

[6] - القانون رقم 90-10 المؤرخ في:14 أفريل 1990،يتعلق بالنقد والقروض، ج ر 14.

[7] - تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ،مشروع تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغير و المتوسطة، الدورة 20، جوان 2002.ص 47.

[8] - الأمر 01-03 مؤرخ في 20 أوت 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار ،جريدة رسمية رقم 47 مؤرخة في 22 أوت 2001،ص4

[9] - رايس حدة ،تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية-دراسة تحليلية-،أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد الثاني عشر، جامعة بسكرة الجزائر،70،2012

[10] - سنوسي بن عومر و مراد بودية محمد جميل، واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل الاصلاحات في الجزائر و أثره على التنمية الاقتصادية، المجلة الجزائرية للاقتصاد و الادارة، العدد 05-أفريل ،جامعة معسكر،20014،ص 34.

[11] - عبد المجيد أورنيس، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية،17-18 أفريل،الجزائر،2006،ص 255-256

[12] - محمد طالبي، أثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد06،الجزائر،2008،ص 320.

[13] - Ministère de la prospective et des statistiques, rapport sur l'évolution de l'économie nationale année 2011; p15

[14] - زايري بلقاسم ، بويعقوب عبد الكريم، بلقاسم امحمد، أثر نوعية المؤسسات على جاذبية الاستثمارات الأجنبية: بالتطبيق على الجزائر، ملتقى وطني تحت عنوان: البيئة المؤسساتية، سياسات الإصلاح و التنويع الاقتصادي في الجزائر، يومي 24 و 25 نوفمبر 2014،ملحقة مغنية ، جامعة تلمسان، ص15.

[15] - World Economic Forum (2012),: the Global Competitiveness Report, Geneva, 2012-2013, p88.

[16] - عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005،أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ، الجزائر العاصمة،2007-2008،ص172.